الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

# تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

## حول

## مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية

## عدد 2013/21

**تاريخ احالة المشروع على المجلس الوطني التأسيسي** :8 افريل 2013

**الوثائق المرفقة بالمشروع** : وثيقة شرح اسباب ونص الاتفاق

**تاريخ انهاء الاشغال** : 21 ماي 2013

رئيسة لجنة الحقوق والحريات
والعلاقات الخارجية
**سعاد عبد الرحيم**

نائبة الرئيس
**فاطمة الغربي**

مقرر اللجنة
**اياد الدهماني**

المقرر المساعد الاول
**عائشة الذوادي**

المقرر المساعد الثاني
**نور الدين المرابطي**

نوفمبر 2013

# مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على

# اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية

## عدد 2013/21

| لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية | لجنة الشؤون الاجتماعي |
|---|---|
| تاريخ إحالة المشروع : 8 افريل 2013 | |
| جلسات اللجنة | جلسات اللجنة |
| 20 ماي 2013 | 21 ماي 2013 |
| القرار | القرار |
| الرفض | الموافقة |
| تاريخ انهاء الاشغال | تاريخ انهاء الاشغال |
| 20 ماي 2013 | 21 ماي 2013 |
| رئيسة اللجنة | رئيس اللجنة |
| سعاد عبد الرحيم | عبد المنعم كرير |
| المقررة المساعدة | المقرر |
| عائشة الذوادي | فرح النصيبي |

# بسم الله الرحمان الرحيم

**السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ،**

**السادة نائبة ونائب الرئيس**

**السيد وزير الشؤون الخارجية**

**حضرات السادة أعضاء المجلس الموقر**

تتشرف لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بأن تعرض على أنظاركم تقريرا حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية.

**أولا : تقديم المشروع**

في اطار المقاربة التونسية التي ترتكز على النظرة الشمولية والمتوازنة والتي تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية للهجرة ، قامت الدولة التونسية بالتوقيع على اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين تونس وسويسرا بتاريخ 11 جوان 2012.

وتسعى الاطراف الموقعة من خلال الاتفاق الى حماية حقوق وكرامة المهاجرين التونسيين بسويسرا وتكريس مبدا حرية تنقل الاشخاص بين البلدين اضافة المساهمة في مجهود التنمية بتونس من خلال بعث آلية تتعلق بالعودة الطوعية للتونسيين المقيمين بسويسرا.

ويسعى التعاون أساسا لضمان شراكة مفيدة قوامها التصرف التوافقي للهجرة من خلال ضبط منهجين مختلفين وهما:

اولا : تسهيل التنقل بين البلدين وتقنين الإقامة المؤقتة دون نشاط مربح على أراضي الطرفين المتعاقدين بهدف السياحة أو الزيارة أو التكوين، وأيضا الإقامة في إطار تنفيذ مشاريع مساعدات وتنمية بعنوان التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والمشاركة في التظاهرات والندوات والمؤتمرات، وفتح الافاق امام الكفاءات التونسية للاشتغال بسويسرا والعمل على تقنين طرق اعادة القبول على اساس الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تكرس احترام الكرامة البشرية وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية كل هذا مع تسهيل اجراءات الحصول على تأشيرة دخول لإقامة قصيرة المدى بالنسبة لقائمة من المنتفعين يتم ضبطها في الغرض.

ثانيا : وفي مقابل المنهج الاولي يتعهد الطرف السويسري بالمساهمة في تمويل مشاريع صغرى بالجهات الداخلية للأشخاص الذين اختاروا العودة الطوعية الى تونس وذلك في اطار مساعدتهم على اعادة الاندماج في الحياة الاقتصادية اضافة الى التزام الطرف المذكور بدفع التعاون الفني والمالي بين وزارتي الداخلية للبلدين.

وسعيا من الكنفدرالية السويسرية لمساعدة الجمهورية التونسية في تنظيم الهجرة خاصة غير الشرعية التي تفاقمت بعد الثورة وكانت سببا في هلاك العديد من الشبان مما يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان، فقد التزم الطرف السويسري بدعم المجهودات الوطنية في هذا الصدد من خلال تعزيز المصالح والوحدات التونسية المكلفة بحماية الحدود بما يلزم لآداء مهامها على احسن وجه.

وضمانا لحسن تطبيق هذا الاتفاق، تم إحداث لجنة خبراء تتولى مراقبة تدفق الهجرة على أراضي الطرفين وتقديم المقترحات اللازمة للسلطات المختصة.

**ثانيا : أعمال اللجنتين:**

عقدت اللجنتين المكلفتين بدراسة هذا المشروع جلستين خصصتهما للنظر في مشروع هذا القانون وفق ما هو مبين بطالع هذا التقرير وذلك على ضوء ما ورد عليهما من بيانات بنص المشروع وشرح اسبابه ونص الاتفاق.

وقد ابرز اعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية خلال نقاشهم اهمية هذا الاتفاق الهادف الى ارساء شراكة بين تونس وسويسرا في مجال الهجرة وتكريس مبدا تنقل الاشخاص بين البلدين متوقفين بالخصوص عند جملة الاجراءات التي تضمنها الاتفاق بغاية تنظيم هذا المجال ودعم حقوق التونسيين بسويسرا وإعطاء فرصة لتشغيل الكفاءات وفتح الافاق للطلبة التونسيين هناك.

كما اكد اعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية على اوجه التعاون الوثيق بين تونس والجانب السوسري للمساهمة في مكافحة الهجرة غير الشرعية وتبادل الخبرات والتجارب بين البلدين لحماية الحدود ومساعدة المهاجرين الذين اختاروا العودة الطوعية الى تونس على الاندماج في الحياة الاقتصادية.

وقد ابدى بعض نواب لجنة الشؤون الاجتماعية تخوفاتهم خاصة من مضمون الفصل السادس من الاتفاقية الذي يلزم تونس بقبول مهاجرين ليسوا بالضرورة تونسيين ولكن تم رفع تلك التخوفات بعد اعتبار ان الفقرة الثانية من نفس الفصل تجبر الحكومة السويسرية على اعادة هؤولاء المهاجرين الى سويسرا في حال ثبوت عدم تمتعهم بالجنسية التونسية.

امّا بالنسبة لنواب لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية فقد ابدوا تخوّفهم من سلبيات الاتفاق واعتبروه غير متوازن ويجعل من الدولة التونسية حارسا حاميا لمصالح أوروبا، وذلك على أساس ان الاتفاق في ظاهره يعنى بقطاع الهجرة والمهـاجرين ويدعم حقوقهم وحرياتهم ، بينما يتجه مضمونا الى استقطاب الكفاءات الوطنية والتشديد على حرية التنقل والإقامة. وفي مقابل هذا التوجه اقترح اعضاء اللجنة ان يتمّ العمل على إرساء آليات تعاون وتكامل مشتركة اخرى تقوم على خيارات اقتصادية جديدة ومتوازنة.

**ثالثا : قرار اللجنتين**

قررت لجنة الشؤون الاجتماعية الموافقة على مشروع القانون ،في حين رفضته لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية باجماع الحاضرين.

**والسلام**

رئيسة لجنة الحقوق والحريات

والعلاقات الخارجية

**سعاد بن عبد الرحيم**

المقررة المساعدة

**عائشة الذوادي**

## مشروع قانون أساسي

يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون في مجال الهجرة بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية

## فصل وحيد

تمّت المصادقة على اتفاق التعاون في مجال الهجرة،الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بتونس في 11 جوان 2012 بين الجمهورية التونسية والكنفدرالية السويسرية.